الإستثمار في الرياض

آفاق عالمية (١٤٣٢ هـ)

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

مركز الرياض للتنافسية
Riyadh Competitiveness Centre

كلمة

يمتد تاريخ الرياض الاقتصادي إلى أكثر من قرنين من الزمن، عندما كانت ملتقى للقوافل التجارية المتنقلة بين شرق الجزيرة العربية وغربها، والسوق التجاري الأكبر أمام سكان البوادي المحيطة، فضلاً عن كونها واحة خضراء ترفد الأسواق بالعديد من المحاصيل الزراعية المختلفة.

وشهدت الرياض تحولات كبرى منذ استكمال توحيد المملكة العربية السعودية، وإعلان أول ميزانية للبلاد عام ١٣٥٣هـ، وانعكاس تعاظم دخل الدولة من صادراتها من النفط، على تنامي الإنفاق الحكومي، وانعاش قطاعات المدينة الاقتصادية المختلفة.

وكاستثمار للإيرادات الكبيرة للدولة فقد تم إنشاء بنية تحتية متكاملة في الرياض، شملت كافة القطاعات، وفي مقدمتها القطاع الاقتصادي الذي بات أحد الركائز الأساسية للتنمية في المدينة، وأحد أهم صور تطورها.

ولتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بين كافة قطاعاتها، سارت الرياض في خطى راسخة ومتتابعة لتجسيد رؤيتها المستقبلية التي صاغها مخطط المدينة الشامل للخمسين عاماً المقبلة، وذلك عبر ترجمة البرنامج التنفيذي لهذا المخطط على شكل مشاريع كبرى ذات بعد إستراتيجي، جرى ويجري إنشائها على أرض الواقع في كافة القطاعات التنموية وبمشاركة مختلف الجهات العاملة في القطاعين العام والخاص.

وبفضل من الله، انعكست هذه الجهود على تعزيز قدرات المدينة التنافسية، ورفع مكانتها الاقتصادية، وفتح الآفاق أمامها لانطلاقة متجددة في المستقبل في ضوء ما تكتنزه من فرص كبرى في قطاعات إستراتيجية، في كافة المجالات.

وإذ نقدم لكم هذا الإصدار، الذي يعرّف بعوامل الجذب الاستثماري التي تتمتع بها مدينة الرياض، والفرص المتاحة أمامكم عندما تكون الرياض منطلقاً لأعمالكم، فإننا ندعوكم لاستكشاف هذه الفرص، والتعرف على ما ينتظركم من آفاق استثمارية واسعة في مدينة الفرص المجدية.

سلمان بن عبدالعزيز

رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

كلمة

يسر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أن تقدم هذا التقرير حول الفرص الاستثمارية المتاحة في مدينة الرياض، المدينة المتجددة التي تعج بالنشاط والحيوية، وتقدم فرصاً كبيرة للمستثمرين في كل قطاع من قطاعاتها المختلفة، مستفيدة من عدة مقومات تتوفر عليها، ليس أقلها موقعها الاستراتيجي الذي جعل منها مركزاً رئيسياً للمملكة، ودول الخليج العربية وبقية دول المنطقة، وواحدة من الأسواق المزدهرة في العالم.

فبعد عقود من التخطيط الاستراتيجي المتأني، وتنفيذ جملة من المشروعات الكبرى، أصبحت الرياض تمتلك بنية تحتية واسعة تدعم حركة النمو والازدهار الاقتصادي الذي تعيشه الآن في أزهى صوره بحمد الله، في الوقت الذي تواصل فيه سعيها نحو استكمال هذه البنية عبر مجموعة من المشاريع الإستراتيجية، مثل استحداث نظام للنقل متعدد الوسائط، وإنشاء مركز الملك عبدالله المالي، ومدن التقنية، والمدن الجامعية، ومشاريع الضواحي والمراكز الفرعية الجديدة، وغيرها الكثير.

ومن خلال هذا الإصدار، تفتح الرياض ذراعيها أمام الباحثين عن الفرص الاستثمارية الآمنة والمجدية، للانضمام إلى حركة التنمية التي تعيشها المدينة في مختلف قطاعاتها الحيوية، والاستفادة من البيئة الجاذبة للعمل والتسهيلات والمزايا التي يتمتع بها المستثمرون الأجانب في المدينة، والتي نأمل أن يقدم هذا التقرير بعضاً من ملامحها الرئيسية.

إبراهيم بن محمد السلطان

عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

المحتويات:

المملكة العربية السعودية.	٦
أسباب بارزة لإستثمار بارز.	١٠
الإستثمار في السعودية: كيف ؟	١٤
الرياض... عاصمة تعج بالحركة في مملكة تعج بالعمل.	١٦
مدينة عملاقة ذات بعد إنساني.	٢٠
الرياض... مدينة مزدهرة.	٢٢
الرياض... المدينة والناس.	٢٤
مدينة على اسس مدروسة.	٢٦
بناء الإنسان .	٣٠
مركز مالي مرموق .	٣٢
سوق الإسكان.	٣٦

تقنية المعلومات والاتصالات .	٣٧
الرياض... خلية من النشاط المتنامي...	٣٨
الاقتصاديات الحديثة والتقليدية.. جنبا إلى جنب.	٤٠
الإستثمار... حيث يكسب المستثمرون.	٤٢
الإستثمار... دعم قوي للمستثمرين.	٤٤
الإستثمار... الدور الإستشاري .	٤٥
الرياض... الناس ينجزون العمل.	٤٨
القطاع الخاص.. عصب المدينة الإقتصادي .	٤٩
مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية.	٥٠
تواصل	٥٢

المملكة العربية السعودية

الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، والمركز القيادي للمؤسسات والهيئات الإدارية والاقتصادية الوطنية، وهي المنطلق الذي بدأت منه مسيرة تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن، رحمه الله، غير أنه قبل أن نمضى قدما لنسلط الأضواء على الفرص المجدية التي تنتظر المستثمرين الأجانب في العاصمة السعودية، من المهم أن نلقى نظرة على النمو الظاهر الذي حققته المملكة وخططها الطموحة لإقامة اقتصاد لايرتكز فقط على النفط.

قبل أن تصبح المملكة قوة اقتصادية يحسب لها الدور الأبرز في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لاقتصادها الذي يشكل ٢٥٪ من اقتصاديات الدول العربية مجتمعة، فالمملكة أرض الرسالة المحمدية، وحاضنة الحرمين الشريفين، وقبلة المسلمين في جميع أنحاء العالم، ومجمع الملايين منهم لأداء فريضتي الحج والعمرة كل عام، وهذا التدفق الكبير إلى كل مكة المكرمة والمدينة المنورة، مروراً بمدينة جدة التجارية المجاورة، يجعل منهما أحد أكثر الأماكن التي تزار، حيث يصلهما أكثر من ١٣ مليون زائر سنوياً لأداء الحج والعمرة.

وبعد اكتشاف كميات هائلة من الاحتياط النفطي، استطاعت المملكة خلال فترة تزيد بقليل عن جيل واحد، من إقامة اقتصاد مقتدر وحديث، يستثمر العائدات النفطية في التأسيس لتنمية شاملة تغطي كافة مناحي الحياة، وخلق صناعة رائدة في العديد من القطاعات وفي مقدمتها قطاع البتروكيماويات.

وقد شهد العقد الأخير، توجها مطرداً نحو تعزيز البنية التحتية في المملكة، وتنويع قاعدتها الاقتصادية وصولاً إلى تحويل المملكة إلى مركز تجاري إقليمي مزدهر، يفتح أبوابه للاستثمار الأجنبي، ويقدم الفرص الاستثمارية الجاذبة، وسط مناخ اقتصادي آمن ومتين وتأسيس مركز مصر في و مالي رئيسي في الرياض .

وفي الوقت الذي واصلت فيه المملكة جهودها لضمان استقرار

سوق النفط العالمي، حققت فوائض مالية هي الأكبر في تاريخها خلال الأعوام الماضية، ومن المرجح استمرار هذا الفائض مستقبلا مع تواصل ازدياد الطلب على النفط في العالم، وبشكل خاص في قارة آسيا.

وفي العام ١٤٣٢هـ أعلنت المملكة ميزانية قياسية بلغت ٥٨٠ مليار ريال، ذهب معظمها لتطوير البنية التحتية، فضلاً عن تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في إطلاق المشاريع العملاقة في مختلف أرجاء البلاد، وتقديم كافة التسهيلات والحوافز لتسهيل مهمتهم.

وبموجب هذه الاستثمارات الكبيرة فقد توقع بنك ستاندرد شارتارد، ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المملكة خلال عام ١٤٣٢هـ بنسبة٦,٦٪، ويأتي ذلك في الوقت الذي أثمرت فيه جهود مؤسسة النقد السعودي (ساما) التي تعد بمثابة البنك المركزي في البلاد في الحد من أثر التضخم المالي جراء هذا النمو الاقتصادي القوي، حيث بلغت نسبة التضخم في منتصف عام ١٤٣٢هـ٤,٧٪، مقارنة بنسبة ٥,٣٪ للعام الذي سبقه.

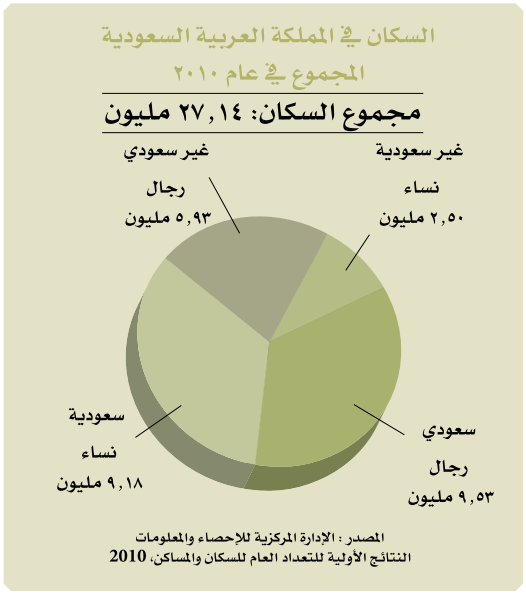

البنوك السعودية المصرح لها من موسسة النقد

» البنك الاهلي التجاري
» بنك الرياض
» البنك السعودي البريطاني
» بنك الاستثمار
» بنك الانماء
» البنك السعودي الفرنسي
» البنك السعودي الامريكي
» البنك السعودي الهولندي
» بنك الراجحي
» البنك العربي الوطني
» بنك البلاد
» بنك الجزيرة

البنوك الغير سعودية المصرح لها من موسسة النقد

» بنك الخليج الدولي
» بنك الامارات
» بنك البحرين الوطني
» بنك الكويت الوطني
» بنك مسقط
» بنك دويتشه
» بنك بي ان بي باريباس
» بنك جي بي مورجان
» بنك باكيستان الوطني
» البنك الهندي
» بنك تي سي بنغازي

كما حثت مؤسسة النقد السعودي، البنوك السعودية المسجلة وعددها ٢٣ بنكا، على زيادة حجم قروضها للقطاع الخاص، لتمكينه من لعب دور نشط في المشروعات العملاقة التي تشهدها المملكة، وخلق المزيد من الفرص الوظيفية في البلاد.

ويعد الصرف في الدعم الاجتماعي بالمملكة، أحد أكبر أوجه الإنفاق حجما في العالم، فقد استثمرت المملكة جزءاً من الفائض المستمر في إيراداتها في دعم الإنفاق الاجتماعي بشكل كبير. فعلى سبيل المثال خصصت في منتصف عام ١٤٣٢هـ مبلغاً إضافياً لهذا القطاع قدره ٤٨٠ مليار ريال إضافة إلى ما تم رصده في ميزانية العام نفسه لذات القطاع.

وبالرغم من كون أسعار المستهلك،حافزاً لا يمكن تجنبه لرفع نسبة التضخم،كما هو الحال في بقية أنحاء العالم، إلا أن تكلفة الإسكان في المملكة ساهمت بشكل كبير في ذلك. فنتيجة لزيادة العرض فإن الإنفاق الإضافي البالغ ٣٣٠ مليار ريال، على قطاع الإسكان الذي أعلن في بداية العام ١٤٣٢هـ، يجب أن يكون له تأثير في خفض نسبةالتضخم.

ومن المهم هنا الإشارة، إلى أن المؤسسات المالية في المملكة، تعمل وفق سياسات تمزج بين الحيوية والمحافظة، الأمر الذي جنب البلاد، بفضل الله، الكثير من الأضرار التي برزت مع الأزمات الدولية المتعاقبة، فاستمرت الحالة الصحية الأساسية للنظام المالي قوية.

يمثّل سوق الأسهم السعودي حصة كبرى بين نظرائه في الأسواق العربية، بنسبة تبلغ نحو ٣٧٪، وبعدد شركات يصل إلى ١٤٧ شركة سعودية تقدر قيمة أسهمها بما يقرب من ٨٥٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في أسواق المنطقة العربية كافة، والبالغ عددها ١٥ سوقاً، ليتصدر بذلك السوق السعودية ليس في الحجم والقيمة فقط، إنما في جوانب الاستقرار بحمد الله.

فقد سجلت السوق خلال النصف الأول من عام ١٤٣٢هـ خسارة لا تتعدى ٠,٤٪، مقارنة بـ ٧,٨٪ في بورصات الدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية الخمس المجاورة.

ويستحوذ المستثمرون الأجانب من غير مواطني دول الخليج،الذين بدأوا يتوافدون على السوق السعودية منذ عام ١٤٢٩هـ على نسبة تقل عن ١٪ من الأموال المتداولة في السوق، التي يقرب حجمها من ١٣١٢مليار ريال.

وتعد المملكة العربية السعودية، العضو الأكبر في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تقدر عائداتها السنوية مجتمعة بأكثر من٢٣٧٥ مليار ريال، وعدد سكان يصل إلى ٣٩ مليون نسمة، وتملك نصف احتياط العالم من النفط المستخرج، فضلاً عن كونها الأسرع نمواً في كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما أن المملكة هي العضو ١٤٩ في منظمة التجارة الدولية منذ عام ١٤٢٦هـ، وقد التزمت المملكة بالبدء بتنفيذ بعض الإجراءات التي تطالب بها المنظمة في عام ١٤٣٦هـ،كالإجراءات المتعلقة بالواردات الجمركية، ويعبّر دخول المملكة لهذه المنظمة الدولية عن سعي المملكة الجاد نحو ممارسة دورها الريادي في منظومة الاقتصاد العالمي.

مخصصات ميزانية الدولة
للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١
(٪) حسب القطاعات الرئيسية

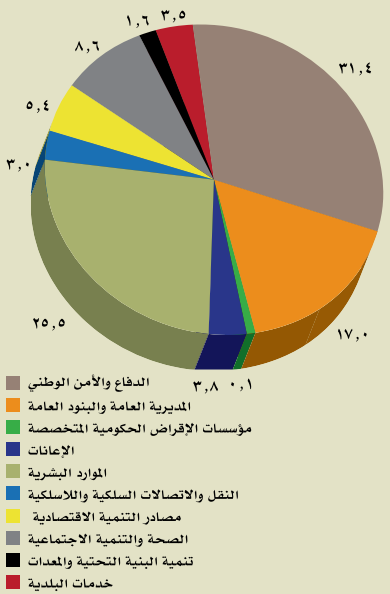

أسباب بارزة لإستثمار بارز.

أطلقت المملكة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية منذ عام ١٤٢٦هـ، كان من ثمارها أن صنفّت المملكة كواحدة من الجهات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي في العالم من قبل ثلاث جهات دولية مختلفة هي: (تقرير الاستثمار العالمي)، و(مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي – قائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال و (المنتدى الاقتصادي العالمي).

فقد وضع (تقرير الاستثمار العالمي) الذي صدر عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠م)، المملكة في الدرجة الثامنة للدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، أي قبل دول كالهند، وبلجيكا، في قائمة الدول العشر الأوائل، وهو مؤشر قوي على اقتراب المملكة من رأس القائمة.

أما (المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي) التي تستند تقديراتها إلى حد كبير على عدد الإجراءات المطلوبة في الدول التي قامت بمسحها، وعددها ١٨٣ دولة، فقد وضعت المملكة في المرتبة الـ ١١، بعد تسجيلها نقاط أعلى في جوانب: بدء الاستثمار، التعامل مع الرخص، توظيف العمالة وتسجيل الملكية، الحصول على قرض ودفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، حماية المستثمر، فرض العقد وإنهاء العمل.

أما (المنتدى الاقتصادي العالمي)، فقد وضع المملكة في المرتبة الـ ٢٨ بين ١٣٣ دولة قام بمسحها وتقييمها من خلال ١٠٠ مؤشر مختلف، تناول جوانب: قوة المؤسسات، البنية التحتية، إطار الاقتصاد الكلى، الصحة، التعليم الأولى والعالي و التدريب، الأسواق الكبرى، المقدرة على استغلال التقنية الحديثة، وتشجيع عمليات الإنتاج والابتكار.

وقد كان من أبرز ثمار هذه الإصلاحات، استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة، وقفزه من ٤٥,٤ مليار ريال في عام ١٤٢٦هـ إلى ١٣٣,١ مليار ريال في ١٤٣٠هـ، وشملت قائمة وقيمة استثمارات كبار المستثمرين في المملكة كل من دول: الولايات المتحدة الأمريكية (٢١,٧٥ مليار ريال)، الكويت (١٦,١ مليار ريال)، الإمارات العربية المتحدة (١٤,٢ مليار ريال)، فرنسا (٩,٧٥ مليار ريال)، فاليابان (٧,٥ مليار ريال).

انتشرت هذه الاستثمارات في جميع القطاعات التنموية في المملكة، ومنها: قطاع التطوير العقاري، البنية التحتية، الكهرباء، البناء والتشييد، الخدمات المالية، التأمين، المحاجر والتعدين، النفط والغاز، النقل، الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات.

تم تصنيف المملكة العربية السعودية واحدة من افضل الدول للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال ثلاث موشرات عالمية مختلفة لقياس التنافسية.

وبالرغم من ضخامة حجم هذا التدفق للاستثمار الأجنبي، إلا أنها لم تبلغ مستوى الطموحات التي تعمل الهيئة العامة للاستثمار في المملكة على بلوغها، فهي ترى أنها لا تزال دون حجم إمكانيات الاقتصاد السعودي الحقيقية، ولاتوازي الاستثمارات الحكومية التي جرى ضخها في كل مرافق الحياة في البلاد، ولم تستغل الإجراءات والتسهيلات الجديدة التي طرحت أمام الاستثمار الأجنبي في البلاد. فوفقا للتقرير الصادر من «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» فإن هيئة الاستثمار في المملكة، تعتقد أن التدفق السنوي المباشر للاستثمار الأجنبي، يجب أن يتضاعف ليواكب الفرص المتاحة داخل المملكة، التي تنفرد بتقديم تسهيلات وحوافز وإعفاءات على الاستثمار الأجنبي، غير متاحة لدى معظم دول المنطقة الأخرى، فهي لا تفرض قيوداً على الملكية القانونية في الكثير من القطاعات الحيوية أمام المستثمرين الأجانب الباحثين عن الفرص الجادة الآمنة.

كما يحمل الاستثمار الأجنبي أهمية مباشرة لرأس المال البشري في المملكة، فهو يساهم في استقطاب المزيد من الكوادر البشرية السعودية المؤهلة، حيث ساهمت هذه الاستثمارات خلال السنوات الخمس الماضية، في خلق ١٥٠ ألف فرصة عمل جديدة داخل المملكة، من بينها ٤٠ ألف وظيفة في عام ١٤٣٠هـ وحده.

ويمكن تحديد مدى جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية، من خلال النظر إلى قدرتها على المنافسة في جذب الاستثمارات داخلياً وخارجياً. ففي عام ١٤٢٧هـ، أسس الهيئة العامة للاستثمار «مركز التنافسية الوطني»، وهو مؤسسة مستقلة حديثة ترصد وتدعم صورة الاستثمار في المملكة على المسرح العالمي.

وقد رصدت بيانات المركز، أن الاقتصاد السعودي قد تحول بنجاح من الاعتماد الكلي على إنتاج المواد الأولية للموارد الطبيعية، إلى مرحلة الاستثمار التي تشجع على المشاركة الاقتصادية الأجنبية في إنتاج السلع والخدمات وتمويل البنية التحتية بدعم من القطاع العام، في الوقت الذي تواصل فيه المملكة تطويرها لقطاعي النفط والغاز، حتى باتت اللاعب الدولي الأبرز في هذا القطاع، وما يتبعه من صناعات كصناعة البتروكيماويات وغيرها.

مؤشرات مختارة في المملكة:

نسبة النمو السكاني السنوي بين عامي ١٤٢٥-١٤٣١هـ.	٣,٢٪
عدد السكان.	٢٧,١٣٦,٩٧٧
الكثافة السكانية (عدد السكان في كل كيلومتر مربع ١٤٣١هـ).	١٤ن/كم٢
الناتج المحلي الاجمالي في سعر محدد ١٤٣٠هـ.	٠,٦٪
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بأسعار محددة ١٤٣٠هـ.	٤٨٪
نصيب الفرد في الناتج المحلي وفقا للاسعار الراهنة ١٤٣٠هـ (ر.س).	٥٢,٨٥٣ ريال
نسبة نمو الصادرات لعام ١٤٣٠هـ.	-٣٧,٤٤٪
نسبة نمو الواردات.	-٩,٠٨٪
مساهمة الصادر في الناتج المحلي لعام ١٤٣٠هـ.	٥٤٪
التغيير في مؤشر تكاليف المعيشة (التضخم عام ١٤٣٠هـ).	٥,٠٦
نسبة نمو الناتج المحلي لكل عامل في عام ١٤٢٩هـ.	١٩,٣
نسبة العاملين لكل السكان.	٣٢,١
النسبة الكلية للملتحقين بالتعليم الاولي لعام ١٤٣٠هـ.	٩٩٪

الإطارات العامة لموجهات (خطة التنمية التاسعة للفترة بين عامي: (١٤٣٠ - ١٤٣٥هـ)

- تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.
- مساندة توجه الاقتصاد القائم على المعرفة.
- تطوير الموارد البشرية.
- التنمية المتوازنة بين الأقاليم.
- تنوع القاعدة الاقتصادية.
- دعم الإمكانيات التنافسية.

الاستثمار المستهدف لخطة التنمية التاسعة			
القطاعات والسلع الرئيسة	القيمة (بليون ريال)	التوزيع ا لنسبى	نسبة متوسط النمو السنوى للخطة (٪)
القطاع غير النفطى	**١,٦٨٠,٨**	**٩٥،٤**	**١٠،٥**
القطاع الانتاجى	**٧٦٣،١**	**٤٣،٣**	**٨،٢**
الزراعة، الغابات، الاسماك	٢٢،٨	١،٣	٦،٦
غير النفطى، التعدين، المحاجر	٣،٦	٠،٢	٢٢،٤
التصنيع	٥٣٤،٠	٣٠،٣	٧,٧
تكرير النفط	٢٧٢،٤	١٥،٥	٣,٠
بيتروكيماويات	١٦٣،١	٩،٣	١٢،٢
صناعات أخرى	٩٨،٥	٥،٦	١٥،٣
الكهرباء والغاز والمياه	١٧٩،٩	١٠،٢	٨،٠
البناء والتشييد	٢٢،٨	١،٣	٢٣،٧
قطاع الخدمات الخاصة	**٥٩٤،٢**	**٣٣،٧**	**١٧،٠**
التجارة والمطاعم والفنادق	٧٢،٩	٤،١	٢٠،٤
النقل والاتصالات	٨٥،٥	٤،٩	١٤،٠
التمويل والتأمين و الاعمال والخدمات العقارية	٣٩٥،١	٢٢،٤	١٦،١
الخدمات العقارية	٣٣٥،٩	١٩،١	١٦،١
التمويل، التأمين وخدمات الاعمال التجارية	٥٩،٢	٣،٤	١٦،٢
الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع	٤٠،٨	٢،٣	٢٩،٢
القطاع الخاص غير النفطي	١،٣٥٧،٤	٧٧،٠	١١،٨
الخدمات الحكومية	**٣٢٣،٤**	**١٨،٣**	**٥،٢**
النفط الخام والغاز الطبيعى	**٨١،٩**	**٤،٦**	**٧،٩**
الاستثمار الكلى	١،٧٦٢،٧	١٠٠،٠	١٠،٤
تشييد المبانى السكنية	١٨١،٦	١٠،٣	٢،٧
تشييد المبانى غير السكنية	٤٨٥،٣	٢٧،٥	١٠،١
اليات، معدات، نقل	١،٧٦٢،٧	١٠٠،٠	١٠،٤

الإستثمار فى السعودية: كيف ؟

فتحت المملكة أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي عبر خطة واعدة تمهد الطريق أمام المستثمرين الأجانب، تتضمن العديد من المزايا والتسهيلات غير المسبوقة في المنطقة.

فبحسب مؤشر «قسم الاستثمار عبر الحدود» التابع للبنك الدولي، حققت المملكة نسبة بلغت ٣٥٪، مقابل المتوسط الدولي للمؤشر البالغ ٥, ٦٤٪. ووفقاً لمؤشر القسم، فإن فتح فرع لأي نشاط استثماري أجنبي في المملكة، يتطلب ستة إجراءات و ٢١ يوماً فقط.

فأي شركة أجنبية تؤسس عملاً في المملكة، في حاجة لتوفير وثائق من الشركة الأم، موثقّة من القنصلية السعودية في بلادها، ومن كل من وزارة الخارجية و وزارة العدل في المملكة، وتوظيف مستشار محلي، أو شركة لتمثيل المستثمر خلال هذه العملية.

كما أن الشركات الأجنبية في حاجة للحصول على رخصة استثمار أجنبي من الهيئة العامة للاستثمار بالمملكة، وهو أمر يتطلب ١٥ يوماً لإنجازه، وجميع طلبات تسجيل الاستثمار يمكن تحميلها من الموقع الالكتروني للهيئة: www.sagia.gov.sa

كما أن المستثمرون الأجانب في المملكة، بإمكانهم الحصول على جميع الاستشارات التي يحتاجونها حول مصادر التمويل من البنوك المحلية، فهناك سلسلة من البنوك والصناديق التي تقدم مختلف خدمات التمويل للمستثمرين، ومنها على سبيل المثال: «صندوق التنمية الصناعية»، الذي يقدم قروضاً ميسّرة على فترات قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، لمؤسسات القطاع الخاص الجديدة أوالراغبة في إحداث توسعات سواء كان ملاكها سعوديون أم غير سعوديين.

كما أن هناك «صندوق التنمية الزراعية» الذي يقدم خدمات التمويل للمستثمرين في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك.

ولا يقتصر الاهتمام في المملكة بالاستجابة لطلبات المستثمرين الأجانب الجدد، بل بالمراجعة الاستباقيةالمستمرة للمناخ الاستثماري العام في المملكة، لدعم موقفه التنافسي مع الدول الأخرى.

فالهيئة العامة للاستثمار، لديها برنامج مرن لإزالة العقبات التي تعترض الأنشطة الاستثمارية في المملكة في الداخل أو الخارج، وذلك عن طريق دعم التغييرات التنظيمية الضرورية، وزيادة الشفافية لتمكين العمل الاستثماري من اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات جيدة، تفيد في النهاية عملية النمو الاقتصادي في البلاد.

يسمح للشركات الأجنبية فتح حساباتها بالعملة الأجنبية وليس هنالك سقف يحدد رأس المال أو الإرباح.

هيئة الأتصالات وتقنية المعلومات

فعلى سبيل المثال: يسمح للشركات الأجنبية بفتح حساباتها بالعملة الأجنبية، ولايوجد سقف يحدّد رأس المال أو الأرباح، وتم إلغاء الحد الأدنى لرأس مال الشركات المحدودة.

كما فتحت الحكومة السعودية أبواب المنافسة في أسواقها، عبر سماحها للمستثمرين الأجانب بمنافسة المستثمرين المحليين في مجالات الاستثمار الكبيرة منها والصغيرة في السوق السعودية، وذلك على اعتبار أن فتح المنافسة ضرورة لصحة القطاع الخاص على المدى الطويل.

وتعنى المملكة العربية السعودية بجانب الملكية الفكرية، فقد عدلت أنظمتها وفقا للاتفاقات التي وقعتها مع منظمة التجارة العالمية ذات العلاقة بحقوق الملكية الفردية، وزادت على ذلك بإقرار أنظمة مشددّة بشأن التزوير، في الوقت الذي تواصل فيه اتخاذ المزيد من الإجراءات تجاه البضائع المقّلدة، وبالأخص فيقطاع السلع الاستهلاكية.

وتتوفر المملكة أيضاً، على أنظمة واضحة للتأمين الاجتماعي، حيث يتم تقاسم نسبة ١٨٪ من رواتب الموظفين السعوديين بالتساوي بين الأفراد وصاحب العمل، لصالح المؤسسة العامة للتقاعد، أو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اللتان تديران برامج التقاعد للقطاعين الحكومي والخاص في البلاد.

الرياض.....

عاصمة تعج بالحركة في مملكة تعج بالعمل.

لا تمثل الرياض فقط المركز الإداري والسياسي للبلاد، بل هي أيضاً المكان الذي تتخذ فيه أهم القرارات المالية، والحاضنة لأكثر من ٢١ ألف شركة، تمثل ثلث الأعمال التجارية في المملكة.

هذه المدينة التي تقع في وسط المملكة تقريبا، هي أيضا مركز المواصلات الجوية والبرية في البلاد، وفى المستقبل القريب ستكون ملتقى لشبكة القطارات السريعة التي تربط بين شرق المملكة بغربها وشمالها. وبالرغم من أنها كانت عاصمة صغيرة حتى قبل ٥٠عاماً مضت، إلا أنها الآن من أكثر المدن سكاناً وأوسعها مساحة.

مدينة الرياض ترتفع ٦١٠ قدماً فوق سطح البحر، وتهطل عليها الأمطار بمعدل ١٠٠ ملي متر. أما درجة حرارتها صيفا فتصل إلى أكثر من ٤٥ درجة مئوية، وبمتوسط ٣٥ درجة في شهر يوليو. أما درجات الحرارة النهارية والموسمية، فإنها حارة، وفي يناير فإن متوسط درجات الحرارة، يصل إلى ١٥ درجة مئوية، وأدنى درجات الحرارة، قد تصل إلى درجة الصفر. غير أن من صفات الرياض البارزة، نوعية بنيتها التحتية التي تتلاءم مع هذا المناخ، ابتداء من بناياتها الحكومية، حتى مكاتبها التجارية، ومن منازلها، إلى أسواقها التجارية، فتطرف المناخ من أقصى البرودة إلى أقصى الحرارة، لايمكن ملاحظته إلا نادراً، نظراً لتوفر التكييف والظلال في معظم مناطق العمل في المدينة.

الرياض هذه المستوطنة القديمة التي ظهرت قبل الإسلام، تستمد اسمها من كلمة (روضة) أو بستان، وهي إشارة إلى البساتين القديمة التي كانت تحفها عندما كانت بلدة صغيرة قبل أكثر من ١٠٠ عام.

وبعد أن كانت الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى (١١٥٨-١٢٣٣هـ)، أعلنت الرياض عاصمة للدولة السعودية الثانية خلال الفترة بين عامي (١٢٣٩-١٣٠٨هـ)، وفي عام ١٣١٩هـ استعاد الملك المؤسّس عبدالعزيز بن عبدالرحمن، رحمه الله، المدينة، وأعلنها عاصمة للدولة الناشئة، وانطلق منها لتأسيس المملكة العربية السعودية.

وتضم الرياض، عدداً من المواقع والمعالم الأثرية التي تتحدث عن ماضيها،مثل: حصن المصمك، وقصر المربع الذي كان مكان إقامة الملك عبدالعزيز سابقاً.

وتغطى المنطقة الحضرية، للرياض أكثر من ١٢٠٠ كيلومتر مربع. ويتجسد المركز التجاري للمدينة في قلب المدين التاريخي بالإضافة إلى منطقة العصب المركزي المحاذية لكل من طريق الملك فهد وشارع العليا، إضافة إلى محور طريق الملك عبدالله الذي شهد مؤخراً برنامجاً للتطوير.

أقيمت في هذه المناطق، مكاتب ضمن بنايات بنيت على طراز حديث، كما أن أسعارها ومواقعها تجعلها منافسة بشدة.

وتضم الرياض٩٠ فندقاً، تحوي تسعة آلاف غرفة فندقية، من بينها سبعة فنادق من فئة الخمس نجوم، و١٢ فندقا من فئة الأربع نجوم.

تشكل مدينة الرياض، مكاناً مميزاً للسكن والعمل معاً، فهي تضم تشكيلة من الحدائق والمتنزهات العامة التي تلقى عناية فائقة، مثل: متنزه سلام في وسط المدينة، وحديقة الحيوانات في حي الملز، وحدائق مركز الملك عبد العزيز التاريخي في حي المربع، وحدائق حي السفارات، والمئات من حدائق الأحياء

والساحات الشعبية، ومتنزه الثمامة البري الذي يضم منشآت للعناية بالخيل وأخرى للطيران الشراعي، ومركز لأبحاث حماية الحياة الفطرية، في الوقت الذي يجري فيه إنشاء كل من: حدائق الملك عبدالله العالمية في غرب المدينة، ومتنزه الملز، ومتنزه الأمير سلمان في ضاحية بنبان.

ومن أقصى شمال الرياض إلى أقصى جنوبها بطول ٨٠ كيلو متراً، تتدفق المياه عبر وادي حنيفة الذي شهد عملية تطوير واسعة، أعادت تأهيله ليكون مصرفاً طبيعياً للمياه، ومتنفساً بيئياً للمدينة.

وقد حاز هذا الوادي التاريخي، جائزة أغا خان العالمية لعام ١٤٣١هـ وهي الجائزة الخامسة من نوعها التي تحصل عليها مشاريع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، من هذه المؤسسة المهنية العريقة. وفي الضاحية الشمالية الغربية للرياض، تقع العاصمة القديمة للدولة السعودية الأولى (الدرعية) والتي شيدّت وفقاً للطراز المحلي التقليدي، ويجري تطويرها حالياً لتتحول إلى موقع سياحي ثقافي وطني، وقد جرى أخيراً إدراج الدرعية ضمن قائمة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بوصفها موقعا أثريا عالمياً. كما أن المناطق البريةالتي تحيط بمدينة الرياض، تمثل خليطاً من تكوينات الصحراء المختلفة بمناظرها الخلاّبة، وأوديتها التي تمنح الزائر متعة لا حدود لها.فخلال موسم الأمطار التي قد تهطل بكثافة خلال فصل الشتاء، تتحول هذه الأوديةإلى أنهار جذابة، وكما هو الحال في مثل هذه البيئات،تتزين الأرض فجأة بنباتاتها وأزهارها الصحراوية المدهشة.

الرياض.....

مدينة عملاقة ذات بعد إنساني.

مزجت مدينة الرياض، في تنميتها بين تحقيق النظرة بعيدة المدى، وبين الموارد المتاحة، التي تستطيع تحقيق ذلك.

فقد أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، مخططاً استراتيجياً شاملاً للمدينة، يحتوي على رؤية مستقبلية طموحة، يتضمن أسساً للبنية التحتية في المدينة بما يلبي احتياجات الحاضر وتوقعات المستقبل بمشيئة الله، وبما يقدم للمستثمر كل مايحتاجه من منشآت وتسهيلات لتحقيق أعلى المستويات من الجودة في العمل والراحة.

أحد العناصر الرئيسية لهذه الرؤية المستقبلية التي وضعتها الهيئة، هو أن تكون الرياض مدينة إنسانية يحظى سكانها بالرعاية والرفاهية، وذلك من خلال جعل المدينة واحة حديثة ينسجم فيها كل تطور مع البيئة الصحراوية المحيطة، مع تحقيق الاستخدام الأفضل للتقنية، والتركيز على التخطيط الذي يأخذ البيئة بعين الاعتبار.

مثلها مثل العواصم الكبرى في هذا العالم، قدمت الرياض نفسها على اعتبارها عاصمة قوية ومركزاً تجارياً ومالياً ذو نفوذ متزايد من خلال ماتحتويه من مراكز تعليمية متفوقة، ومراكز علمية وأدبية متميزة.

مدينة ينسجم فيها التخطيط مع الحياة الاجتماعية والثقافية لسكانها، في الوقت الذي تمثل فيه مركزاً معترفا به للثقافة الإسلامية. فقد استثمرت الرياض ومازالت، ليس فقط في بنيتها التحتية، ولكن في سكانها، فهناك المنشآت الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية،المنتشرة في كل أجزاء المدينة. وللحفاظ على البعد الإنساني لهذه المدينة التي مازالت تنمو بخطى متسارعة، وضعت الهيئة خطط تنموية استراتيجية شاملة، تغطي جوانب استعمالات الأراضي، والمخططات الهيكلية، وتعمل على إنشاء مراكزحضرية فرعية لتحقيق اللامركزية في المدينة، وتسمح بنمو المجمعات السكنية في الضواحي لتشكّل مدن مصغرة جديدة مكتفية ذاتياً بما تحتويه من أنشطة إدارية واقتصادية وترويجية وخدمية وثقافية. كما تعمل الهيئة مع الجهات الأخرى المعنية، على تطوير شبكة الطرق القائمة، وتأسيس شبكة للنقل العام في المدينة.

الرياض استثمرت ومازالت تستثمر ليس فقط في بنيتها التحتية القوية ولكن أيضا في سكانها.

الرياض.....

مدينة مزدهرة.

تعد مدينة الرياض واحدة من بين أسرع المدن نمواً في العالم،وقد شهدت خلال العقود الماضية الماضية، نمواً سكانيا متسارعاً في الرياض، قفز بأعداد سكانها إلى أكثر من خمسة ملايين ونصف المليون نسمة. ونظراً للقوة الشرائية لسكان المدينة، فإن هناك طلباً متزايداًعلى السلع والخدمات.

وبالرغم من النمو الهائل لمدينة الرياض،فإن التخطيط المتأني، مكّن من مواكبة البنية التحتية للطلبات الجديدة.

فالرياض تضم ١٥ بلدية فرعية تغطي ١٦٧ حياً سكنياً، من بينها حي السفارات الذي يحتضن معظم البعثات الدبلوماسية التي يبلغ عددها ٥٥ سفارة وبعثة، إضافةإلى مقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والهيئة العامة للسياحة والآثار، وغيرهما من الهيئات والمنظمات المحلية والدولية.

وتشكل منطقة وسط المدينة، الموقع الأكثر عراقة في الرياض،حيث تمتزج مباني حي الديرة القديمة بالمنشآت الجديدة التي شيدت بالنمط التقليدي نفسه، وتضم هذه المنطقة منطقة قصر الحكم، التي تضم جامع الإمام تركي بن عبدالله الذي كان يعرف بالجامع الكبير، وهو الأكثر شهرة بين مساجد الرياض الـ ٤٣٠٠، ومبنى قصر الحكم، والساحات والميادين المفتوحة، إضافة إلى الأسواق التجارية الحديثة والتراثية،كسوق الزل، وأسواق التعمير والمعيقلية وسويقة ودخنة وبن سليمان.

وبالرغم من جذورها التاريخية،إلا أن الرياض تعتبر مدينة يافعة، حيث تبلغ نسبة سكانها ممن هم دون سن الـ ١٥ سنة، حوالي ٣٤٪، وهو ما يبرر ما تشهده البلاد من مستويات عالية في التعليم بكافة مستوياته.

ومدينة الرياض تعج بالمجمعات التجارية الحديثة، والأسواق المركزية العملاقة، والشوارع التجارية المفتوحة. ويبرهن مايقدّمه تجار التجزئة من أفخم وأرقى الماركات العالمية في مختلف المجالات، على أن الرياض تمثل أحد أكبر أسواق المنطقة الواعدة بالمزيد من الفرص، فضلاً عما توفره المدينة من مطاعم راقية، تقدم أطباقا من جميع أنحاء العالم، ولأنها مدينة عربية كبرى، فإن الطعام العربي متوفر في جميع أحيائها، إلىجانب المطاعم الغربية ذات الخدمة السريعة على النمط الغربي، والعديد من المقاهي المحلية والعالمية، وهنالك أيضا المجالس الخاصة للقاءات العربية التقليدية المعروفة، حيث يلتقي الأصدقاء ورجال الأعمال.

كما أن الفرصة متاحة أيضا للمستثمرالأجنبي الذي يجلب السلع والخدمات لتوسيع وتمديد وجوده في أكبر المدن السعودية، فهناك العديد من العلامات التجارية العالمية، مثل مطاعم الوجبات السريعةالتي تعمل دولياً على أساس الامتياز.

وحتى وقت قريب جداً، كان الاستثمار الأجنبي بالتجزئة يجب أن يتم مع شركاء سعوديين، غير أن التغيير الأهم الذي حدث في أنظمةالاستثمار في المملكة، سمح بالاستثمار الفردي لكبار تجار التجزئة الأجانب للاستفادة من القوة الشرائية المميزة لهذه المدينة.

ولا تزال سوق التجزئة للسلع الاستهلاكية نشطاً في مدينة الرياض، فهنالك ٧٧٤ ألف أسرة بمتوسط حجم قدره ٦,٢ فرد للأسرة، وتشير توقعات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى أن عدد الأسر سيرتفع إلى ١,١ مليون أسرة خلال المراحل المقبلة.

المدينة والناس.

تتكون تركيبة الرياض السكانية من حوالي ٦٠٪ من المواطنين السعوديين، والباقي من المقيمين الأجانب،وأكبر الجاليات الأجنبية في المدينة من دول: بنغلاديش، والهند، وباكستان، وإندونيسيا، والفلبين، والسودان، واليمن، ومصر، ولبنان، وسوريا، وغيرها من الدول العربية والإسلامية.

كما يقيم في الرياض جاليات من أمريكا الشمالية، وأوروبا، وجنوب أفريقيا، واستراليا، والصين، ويعمل جميعهم في مشروعات البنية التحتية العملاقة، أو في المنظمات الدولية، أو مجالات الاستثمار المختلفة.

فالرياض واحدة من أكبر المدن العربية التي تضم هذا الخليط من البشر، وقد انعكس ذلك في كثرة المطاعم وتنوعها التي يمكن أن تجدها في المدينة، كما انعكس ذلك على الإصدارات الإعلامية باللغات الأجنبية في المملكة، والتي تشمل تشكيلة متنوعة من الصحف والمجلات بمختلف اللغات، ومنها على سبيل المثال: صحيفتي Arab News و Saudi Gazette، اللتان تصدران باللغة الإنجليزية.

القوى العاملة في الرياض، تزيد عن ١,٧ مليون عامل، منهم حوالي مليون سعودي. وهناك تقدم في عملية السعودة التي تحرص الحكومة على تطبيقها، وتعنى إحلال السعوديين مكان الأجانب في مواقع العمل متى ما كان ذلك ممكناً.

وقد تم التحرك في هذا الجانب من خلال تقديم إعانات مالية لبعض أصحاب العمل، من أجل خلق وظائف للسعوديين، وتغطية الفروق في رواتبهم.

وتعمل غالبية السعوديات في القطاع الحكومي في مجالات التعليم والصحة، إلا أن العديد منهن يعملن في الوظائف الخاصة بالنساء فقط، مثل أفرع البنوك التي تقوم بخدمة

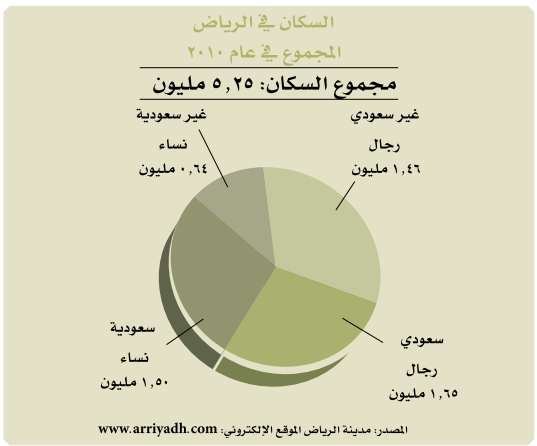

النساء فقط، وهناك أعداد متزايدة من النساء برزن في القطاعات الأكاديمية والصحية والاقتصادية والتقنية.

ويرفد النظام التعليمي السعودي منذ مدة طويلة، الطالبات بالمواد التعليمية عالية الجودة. وقد توّج ذلك بتدشين جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات والتي تضم ٥٠ ألف طالبة، والتي افتتحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله، أيده الله، مطلع عام ١٤٣٢هـ. معظم ساعات العمل الرسمية في السعودية في ساعات النهار، فمعظم مكاتب الحكومة تبدا من السابعة والنصف صباحاً، وتنتهي في الثانية والنصف بعد الظهر.أما الأعمال الخاصة، فتعمل في الغالب من التاسعة صباحاً حتى الخامسة مساءً،وتفتح البنوك التجارية أبوابها من التاسعة والنصف صباحاً، حتى الرابعة والنصف عصراً، وباستثناء استراحة منتصف النهار الطويلة، فإن المتاجر والأسواق تفتح أبوابها كل ساعات النهار حتى الحادية عشر ليلاً. وفى مواقع الأعمال الإنشائية العديدة في هذه العاصمة النشطة، يستمر العمل

طوال اليوم، وغالبا على مدار الساعة.

وتقع الإجازة الأسبوعية الرسمية للأعمال الحكومية والمدارس في يومي الخميس والجمعة، لكن الأعمال الحرة تتوقف في يوم الجمعة فقط.

الهرم السكاني للسعوديين

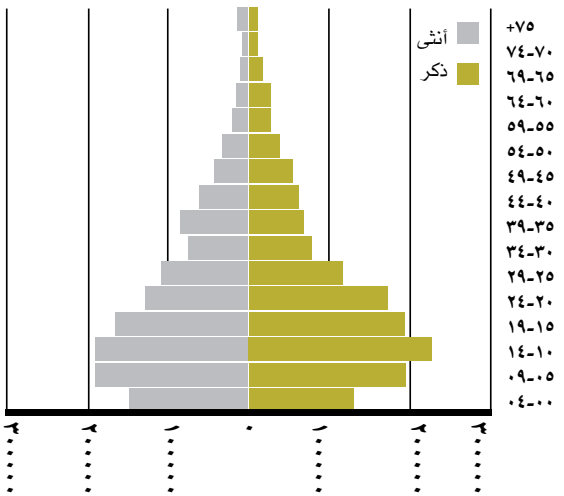

الهرم السكاني لغير السعوديين

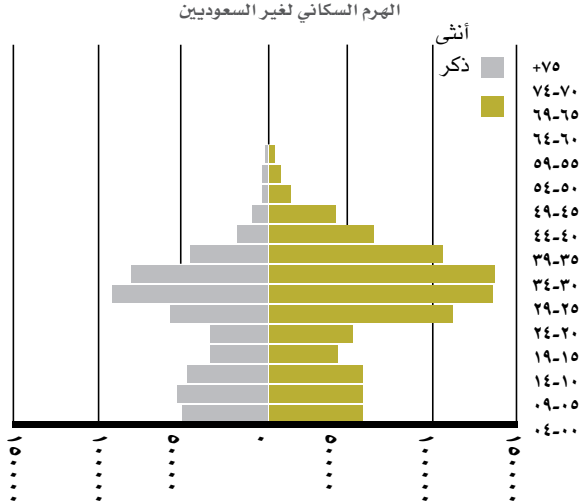

مدينة على أسس مدروسة

الرياض عاصمة تعج الحركة والنشاط، وتستفيد كثيرا من بنيتها التحتية الممتازة، حيث العمل والإنجاز الحكومي من أجل دولة يسكنها ٢٨ مليون نسمة، تختلط فيها الأنشطة التجارية والصناعية والمصرفية والمالية والدبلوماسية والأكاديمية.

ولكون الجزء الأكبر من المدينة شيّد حديثاً،فإن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تمكنت من القيام بضبط التوسع السريع التي شهدتها المدينة، شمل إنشاء شبكة طرق حديثة، كان من أحدث عناصرها تدشين المرحلة الأولى من برنامج تطوير طريق الملك عبدالله، واستكمال الطريق الدائري الأول، والتخطيط لطريق دائري آخر يحيط بالعاصمة.

ويعد طريق الملك فهد، الشريان الرئيسي للطرق في المدينة، ويمتد من شمالها إلى أقصى جنوبها، كما يشكل طريق مكة أحد أبرز طرق المدينة التي تربط شرقها بغربها.

وفي الوقت الذي تواجه فيه مدينة الرياض تحدي تطوير قطاع النقل في مدينة نشطة يتزايد فيها عدد السكان والرحلات المرورية عاماً بعد عام، شرعت الهيئة في تنفيذ خططها لإنشاء نظام نقل دائم يلبي الاحتياجات الحالية والمتوقعة في المستقبل بمشيئة الله، وذلك من خلال تطبيق نظام نقل شامل ومتماسك يتضمن تطوير القائم من الطرق والشوارع، واستحداث طرق سريعة وشريانية جديدة، وإحلال تطبيقات الإدارة المرورية في المدينة، وإدخال نظام النقل العام الحديث إليها عبر بناء شبكة متكاملة من القطارات الكهربائية و الحافلات.

ويقع مطار الملك خالد الدولي على بعد ٣٢ كيلومتر إلى الشمال من المدينة، ويستوعب ١٨ مليون مسافر سنوياً. وفي العام المنصرم عبر هذا المطار أكثر من ١٤ مليون مسافر، على متن ١٣٥ ألف رحلة داخلية وخارجية، تتبع لـ ٣٦ شركة طيران محلية وأجنبية.

وفي الوقت الذي تستضيف فيه الرياض مؤسسة الاتصالات الفضائية العربية (عربسات)، تعمل في المملكة أربعة من كبرى شركات الاتصالات في المنطقة، هي كل من:

شركة الاتصالات السعودية، وشركة اتحاد للاتصالات (موبايلي)، وشركة زين، واتحاد عذيب للاتصالات. وجميعها تقدم تغطية كاملة في جميع أنحاء العاصمة، وفي معظم أنحاء المملكة أيضاً.

كما تقدم ٥٧ جهة خدمات الانترنت في المدينة، إلى جانب تواجد ١٩ شركة للاتصالات الفضائية، وتعمل شبكة اتصالات الرياض بمزيج من الألياف الضوئية المتطورة، والوصلات النحاسية عالية السرعة المدعومة بوصلات الميكروويف ووصلات الساتلايت.

أما الخدمات البريدية المختلفة في الرياض، فتوفرها مؤسسة البريد السعودي، في الوقت الذي تتنافس فيه عدد من شركات النقل والبريد العالمية ومنها: DHL، وAramex، وFedEx، وUPS.

ويتم استهلاك الطاقة الكهربائية في الرياض، عبرعشرة محطات توليد تتبع لشركة الكهرباء السعودية التي تملكها الدولة بنسبة ٨١٪، وبسعة توليد قدرها ٨,٨٨٤ ميجاوات.

وفى العام المنصرم، حصلت شركة GE Energy على عقد بقيمة ١٨٧٥ مليون ريال، للقيام بتوسعة في قدرة التوليد للكهرباء في المدينة قدرها ٤٨٠ ميغاوات في محطة التوليد العاشرة، في الوقت الذي جرى فيه تركيب تسع توربينات للغاز بتكلفة ٢٧٥٠ مليون ريال، وتأسيس مصنع لتوليد الطاقة في المحطةالحادية عشرة.وفي حالات ارتفاع الأعباء على شبكة المدينة، يتم سحب المزيد من الطاقة من الشبكة الوطنية للمملكة.

ويتشكل معظم الاستهلاك في الطاقة، من المشتركين الأفراد، فيما تشكل الصناعة المستهلك الثاني، يأتي بعدها الطلب الحكومي الذي يحدث معظمه من المباني الحديثة التي توفر الطاقة، وأخيراًالمباني التجارية. وبالرغم من أن انقطاع التيار الكهربائي من النادر حدوثه في المدينة، إلا أن العديد من المكاتب الحديثة والمقرات التجارية، تمتلك أنظمة دعم احتياطية في حالة الطوارئ.

أعداد المشتركين الفعالين في خدمة الهاتف المتنقل

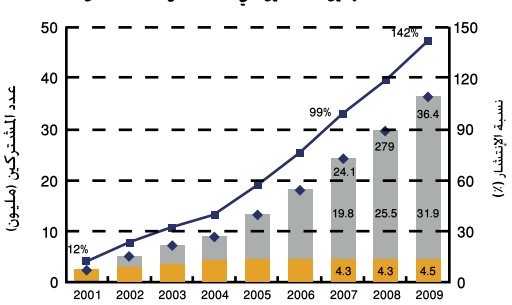

تم تقديم عدد الاشتراكات الفعالة حسب التعريف القياسي المعتمد وذلك بناءً على معلومات المشغلين، والمسح الميداني للسوق، وتحليلات الهيئة

وتجلب نسبة ٤٠ في المائة من متطلبات الرياض من المياه من آبار محلية، أما الباقي فيتم ضخّه إلى العاصمة من محطات تحلية على ساحل الخليج العربي. وبالرغم من الاستهلاك العالي للمياه في المدينة، إلا أن الماء يبقى زهيد التكلفة بالمقارنة بقيمة انتاجه العالية، لذا أطلقت الدولة خطة وطنية لترشيد الاستهلاك في المياه.

كما أن التمدد السريع لهذه المدينة خلال السنوات الأخيرة، يعنى استثمارات أكبر في قطاع الصرف الصحي، فالرياض تشهد أكثر من ١٠٠ مشروع منفصل لرفع مستوى وتوسيع هذا الجهاز خلال مراحل التنفيذ المختلفة.

بناء الإنسان

يأتي التعليم في مقدمة الخطط بعيدة المدى التي وضعتها الحكومة السعودية لاقتصاد لايعتمدعلى النفط فقط، ففي الرياض يتوفر العديد من المدارس في مختلف مستوياتها ابتداء من رياض الأطفال فالمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية حتى الجامعات، الحكومية منها والأهلية، إلى جانب ٨٢ مدرسة خاصة، بينها مدارس عالمية مثل: مدارس الملك فيصل، مدارس المملكة، المدرسة الأمريكية، المدرسة البريطانية، ومدرسة الملك سعود الدولية، وغيرها..

غير أن من أهم وأبرز أوجه التعليم في الرياض، يتمثل في جامعاتها الأربع التي تشرف عليها الدولة، وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن التي تعد أكبر جامعة للبنات في العالم.

وقد شيدت مدن جامعية عملاقة لكل من هذه الجامعات، كان أحدثها المدينة الجامعية لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن الذي يستوعب٥٠ ألف طالبة، واستحدث فيه قطار كهربائي، وسكن للطالبات يحتضن١٢ ألف طالبة.

التعليم يأتي في مقدمة الخطط بعيدة المدى التي وضعتها الحكومة السعودية لاقتصاد لا يقوم على النفط.

كما تضم الرياض كل من: جامعة الأمير سلطان الأهلية، وجامعة نايف للعلوم الأمنية، وجامعة الفيصل، وجامعة اليمامة، والعديد من الأكاديميات والمؤسسات والمدن العلمية، وفي مقدمتها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومراكز الأبحاث العلمية المتخصصة، وأحدثها مركز الملك عبدالله للدراسات والأبحاث البترولية الذي يجري تشييده حالياً بالقرب من مطار الملك خالد الدولي.

الرياض تضم أيضا العديد من معاهد التدريب المهني الحكومية والخاصة، كالمعهد المصرفي، والمعهد العالي للصناعات البلاستيكية، وهو أول معهد متخصص في البلاد في مجال صناعة البلاستيك، وله أهمية خاصة بسبب النشاط المستمر في صناعة البتروكيماويات ومشتقاتها.

كما أن سكان مدينة الرياض، يتلقون عناية صحية على مستوى رفيع، ففيها ٤٥ مستشفى ومدينة طبية، من أكبر مستشفيات المنطقة، وأكثرها تخصصاً، و٢٣٧ عيادة ومركز للرعاية الصحية الأولية، وسلسلة طويلة من الصيدليات ومراكز العناية والتشخيص والعلاج الطبيعي.

ولاتعد المحافظة على اللياقة البدنية مشكلة في الرياض، لتوفر سلسلة طويلة من الأندية الرياضية والساحات والممرات المفتوحة المهيأة للمشي في الهواء الطلق، والصالات المغلقة المكيفة. ولممارسة مزيد من التمارين عند وقت الفراغ هنالك الحدائق ذات الأشجار الوافرة، وكذلك المتنزهات في ضواحي الرياض التي تتيح الفرص للتمتع بمنظر الصحراء الساحر الذي يلف المدينة.

الرياض.....

مركز مالي مرموق .

شرعت مدينة الرياض مؤخراً في تعزيز مكانتها المالية، من خلال إنشاء مركز الملك عبدالله المالي ليكون الحاضن الأبرز للأنشطة المالية والاقتصادية المرتبطة بها في المدينة، وذلك على مساحة تقدر بثلاثة ملايين متر مربع، في منطقة يسهل الوصول إليها من كافة أجزاءالمدينة، ومن المقرر أن تبدأ مراحل تشغيل هذا المركز العملاق في العام المقبل إن شاء الله.

وعندما يكتمل المركز بشكل نهائي، فان عملية التأسيس التي كلفت نحو ٣٠ مليار ريال، ستضيف إلى المدينة مساحات مكتبية وفندقية، ضمن محيط أعمال مكتفي ذاتياً، يضم مطاعمه، ومتاجره، وفي الوقت الذي يحتضن فيه كل من مقر سوق الأسهم السعودي، وسوق المال، والبنك المركزي الخليجي، وكبرى مؤسسات المال والأعمال..

هذا المركز، سيوفر خدمات ومرافق متكاملة، ونظم للأمن والسلامة، ومحيط بيئي وعمراني حديث ومميز.

وستعمد معظم البنوك التي تعمل في المملكة البالغ عددها ٢٣ بنكاً،على تحويل معظم عملياتها إلى هذه المنطقة المالية الجديدة،بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية ومكاتب الوساطة المالية، والمكاتب الاستشارية، والمحامين، وشركات التأمين والمحاسبة، والمراجعين الداخليين، والخدمات المالية المساندة، وشركات تقنية المعلومات والاتصالات.

قطاع التأمين الصحي والتأمين على السيارات في المملكة، شهد بدوره انتعاشاً كبيراًخلال الأعوام الماضية، وحقق نموا مضطرداً.ففي سوق الأسهم السعودي حالياً، ٣١ شركة تأمين محلية وعالمية، لها تأثير كبير في النشاط الاستثماري و في سوق السندات السعودي، وتعمل جميعها تحت إشراف هيئة سوق المال، التي تقوم بأدوارها المناطة بها في التنظيم والرقابة فيما يتعلق بتجارة الأسهم والسندات والأدوات الاستثمارية الأخرى، إلى جانب دورها في تحقيق العدالة والوضوح والشفافية، والحفاظ على حقوق المساهمين والمتعاملين مع السوق، وأعمال التسويات ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها السوق عبر التدخل في الوقت المناسب، وفي الحالات الطارئة.

السعودية قوة اقتصادية لا يستهان بها في الخليج و الوطن العربي الكبير.

مدينة الملك عبد الله المالية

منتزه سد العلب في وادي حنيفة

سوق الإسكان

بالرغم من النمو السكاني المضطرد في مدينة الرياض، إلا أنها استطاعت أن تتجنب الوقوع في أزمة إسكان، ففي الفترة الأخيرة استطاعت استحداث ١٠٥ آلاف وحدة سكنية من خلال تسعة مشاريع تطوير شاملة تتوزع في مختلف أجزائها، ليكون المجموع الكلي للوحدات السكنية في الرياض أكثر من ٨٣١ ألف وحدة سكنية.

وقد شجعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مواجهة التحديات في قطاع الإسكان الناتجة عن النمو السكاني، والهجرة المستمرة للمدينة، من خلال تقديم الدراسات والمعلومات وعقد الندوات المتخصصة للخروج بأفضل الحلول والخطط لتشييد المزيد من الوحدات السكنية الموجهة لذوى الدخل المتوسط والمتدني بشروط ميسّرة.

وعلى مستوى البلاد، فمن المتوقع أن تحتاج المملكة إلى بناء أكثر من مليوني وحدة سكنية جديدة خلال أربعة أعوام، لذا شرعت الحكومة بتخصيص ٢٥٠ مليار لبناء ٥٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية للمواطنين، وأنشأت وزارة للإسكان، ودعمت صندوق التنمية العقاري بمبلغ ٤٠ مليار ريال لتمكينه من إنهاء الطلبات على القروض والتسريع في عملية الحصول على القرض، ويسّرت إجراءاتها لمنح هذه القروض، ورفعت من قيمة القرض العقاري للمواطنين من مبلغ ٣٠٠ ألف ريال إلى ٥٠٠ ألف ريال، وأصدرت العديد من الأنظمة البلدية التي تشجع علىإقامة مشاريع الإسكان الكبرى، في الوقت الذي تعمل فيه على تعديل قوانين الرهن العقاري بهدف تشجيع تملك المنازل.

ومن المهم هنا، الإشارة إلى أن أكثر من ٩٠٪ من الأنشطة الإنشائية في مدينة الرياض خلال السنتين الماضيتين،كانت من نصيب قطاع الإسكان أو المباني المكتبية التجارية.

ونتيجة لعدم خضوع معظم المباني المكتبية للمضاربة في السوق العقاري، فإن العرض في المساحات التجارية خلال السنوات الأخيرة فاق الطلب، وهو مؤشر على أن الأعمال التي تؤسس نفسها في الرياض حالياً، يمكنها أن تجد المساحة التي تريدها بشروط مغرية.

تقنية المعلومات والاتصالات

لا تزال فرص سانحة أمام المستثمرين من داخل المملكة وخارجها الذين يتخذون من الرياض مركزاً لأعمالهم، وبشكل خاص في قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإعلام، فسوق الاتصالات السعودي يعد أنشط الأسواق التنافسية في المنطقة، منذ أن جرى خصخصة شركة الاتصالات السعودية قبل عشرة أعوام. ويمكن توظيف جزء من الاستثمارات في هذا القطاع من خلال تحويله إلى أنشطة البحث والتطوير من خلال المراكز المتوفرة في الجامعات والمعاهد والمراكز التقنية.

كما أن هناك توجهاً للدولة من خلال الخطط الخمسية فيما يتعلق بتعزيز قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، والتحرك نحو المجتمع القائم على المعرفة. حيث تتجه معظم الأجهزة الحكومية نحو تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية وتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات والمعلومات الحكومية إلكترونياً.

ولضمان من أن هنالك استفادة عريضة من هذه الخطط، فإن الحكومة تعمل بكل قوة على نشر استخدام أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات، بما في ذلك نظم النطاق العريض (Broadband).

وبالرغم من أن المملكة لديها نسبة تفوق المتوسط العالمي من السكان الذين يستخدمون الانترنت، تبلغ ٣٨٪، إلا أن ١٠٪ فقط من هؤلاء، لهم اتصال بخدمة النطاق العريض ذات السرعة القصوى، بالمقابل فإن استخدام الهاتف الجوال في المملكة مرتفع جداً،ومن الشائع استخدام الهواتف الذكية بين مختلف شرائح المجتمع.

ولمواجهة هذا الاستخدام المتنامي للإنترنت فإن المملكة تساند التعليم والتدريب لمختلف فئات المجتمع الذين هم في حاجة لمعرفة تقنية الاتصالات بصورة أفضل. وضمن التوجه لتشجيع الاستثمار في جميع قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتقنية المعلومات، وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في وقت سابق، دراسة بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، لإقامة منطقة خاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات بالقرب من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وجامعة الملك سعود، لجذب شركات التقنية والتطوير والبرمجة والمختصين من الداخل والخارج، وخلق جو مناسب يستطيع الأخصائيون تبادل الأفكار فيه وتطويرها. بينما تسارع جامعة الملك سعود على إنشاء وادي الرياض للتقنية في الجزء الشمالي الشرقي من الجامعة.

كما توجد فرص استثمارية جيدة لشركات تقنية المعلومات والاتصالات لمساندة الجهات الحكومية الساعية إلى رفع كفائها التقنية في سبيل تحقيق مفهوم الحكومة الالكترونية، وتقديم الخدمات، والارشفة الحاسوبية للوثائق الرسمية.

كما تتجه معظم البنوك في المملكة، إلى العمليات المصرفية الإلكترونية، وتعمل على قدم وساق لتشجيع عملائها على هذا التحول، وكذلك الحال فيما يخص الأعمال التجارية الأخرى، وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها.

خلية من النشاط المتنامي...

بالرغم من أنها تقع في وسط الصحراء وعلى بعد مئات الأميال من البحر، إلاّ أن الرياض تحتضن مينائها الجاف الذي يربطها بمدينة الدمام في المنطقة الشرقية حيث يقع ميناء الملك عبدالعزيز، وهو ثاني أكبر ميناء في المملكة بعد ميناء جدة الإسلامي.

ويربط كل من مدينتي الرياض والدمام خط سكة حديد يبلغ طوله ٥٦٣ كيلومتراً، ينتهي عند ميناء الرياض الجاف الذي يضم مستودعات رئيسية، وخدمات نقل للتعامل مع ٣٠٠ ألف حاوية.

فخلال العام الماضي، استقبلت الرياض أكثر من ٣,٥ مليون طن عبر هذا الميناء الذي من المتوقع أن ترتفع سعته لتصل إلى ثمانية ملايين طن بحلول عام ١٤٣٦هـ .

هذا الخط الحديدي المخصص للبضائع يوازيه خط آخر خصص للركاب، يربط بين العاصمة والمنطقة الشرقية في رحلات منتظمة، تنقل حوالي ١,١ مليون مسافر سنوياً.

وتتمركز في الرياض حوالي ٢١ ألف شركة تمثل أكثر من ثلث الأعمال في المملكة، وليس بالغريب أن يلعب قطاع البناء والتشييد دوراً بارزاً في اقتصاديات المدينة، حيث يعكس نسبة تقدر بـ١,٣٪ تمثل مساهمة هذا القطاع في الناتج الوطني. وبالإضافةإلى مشاريع البنية التحتية التي يجرى تنفيذها في جميع أنحاء المدينة، فإن معظم المنشآت تتمثل في المساكن و المباني المكتبية والتجارية.

ويتشكل معظم القطاع الخاص السعودي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل الحكومة على دعمها لبناء اقتصاد ناجح لا يعتمد على النفط فقط. وقد ظهر ذلك جلياً في الدعم النشط لهذا القطاع في الخطة الخمسية الاقتصادية (١٤٣٠-١٤٣٥هـ)، فهي تشكل حوالي ٩٠٪ من مجموع الشركات السعودية، في الوقت الذي تساهم فيه بثلث الناتج الوطني، وتستخدم ٢٥٪من القوى العاملة.

كما أن هنالك تحدٍ آخر يجري التعامل معه، وهو أن ٢٪ من عمليات التمويل التي تقدمها البنوك السعودية، تذهب إلى المشاريع الصغيرة، لأن المبالغ التمويلية الكبرى، تذهب إلى المشاريع العملاقة التي تعمل في مجال الإنشاء والمرافق التحتية. ولمعالجة هذا الوضع، تم تأسيس «صندوق المئوية» لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلهاعبر قروض ميّسرة، إضافة إلى «صندوق الموارد البشرية» لتشجيع القطاع الخاص على خفض الاعتماد على العمالة الأجنبية، وتشجيع البحث والتنمية.

لذا فإن الفرص متاحة بشكل كبير أمام المستثمرين الأجانب لإقامة شراكة مع بعض أصحاب الأعمال الصغيرة، خاصة أولئك الذين يستخدمون التقنية الحديثة، حيث من الممكن للمستثمر الأجنبي أن يساهم في مجال الإدارة وتطوير المشروعات، وربما في مجال تقديم المعرفة والخبرة في مجال التسويق.

الرياض.....

الأقتصاديات الحديثة والتقليدية... جنبا إلى جنب.

قبل قرن مضى، كانت الرياض مجتمعاً زراعياً محضاً معروفاً بإنتاج التمر وبعض الفواكه والخضروات، وكان هنالك بعض الحرفيين الذين أنعكس نشاطهم اليوم في هذه المصانع المنتشرة في المدينة. والى جانب الفلاحين المتمرسين والحرفيين المهرة، نمت طبقة قوية من التجار تتاجر في العديد من السلع، لتجعل من الرياض مركزا عربياً تجارياً نشطاً.

وتشكل الرياض وما جاورها من المناطق، أكبر منطقة زراعية في المملكة، وهو أمر غير مألوف في العواصم العالمية، حيث تنتج الرياض ٣٥٪ من إجمالي المنتجات الزراعية للمملكة.

وهذه المنتجات تتكون من أكثر من مليون طن من الخضروات، و ١,٤ مليون طن من الأعلاف، و٣٠٠ ألف طن من الفواكه.

كما تنتج منطقة الرياض، ١٠٤ مليون من الدواجن سنوياً، وتربى أكثر من ١٠٦ ملايين من الأغنام، وربع مليون من الأبقار، و١٩٤ ألفاً من الماعز، و ١٠٠ ألف من الجمال.

المزارع المحيطة بالمدينة أيضاً، تنتج ما يقرب من ثلاثة أرباع استهلاك المملكة من الألبان، الذي يقدر بأكثر من مليار لتر سنوياً، أما أصحاب المناحل فينتجون سنويا حوالي ١٠,٥ طن من العسل البلدي واسع الانتشار.

فالعاصمة تلعب دوراً أساسياً في إنتاج وتجميع وتوزيع المنتجات

الزراعية المحلية إلى جميع أنحاء المملكة، في الوقت الذي تعمل فيه على حمايةالأراضي الزراعية من التوسع العمراني المتزايد في المدينة. وهو ما تعمل من أجله الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ضمن سعيها لحماية المناطق الزراعية والمراعي والمحميات داخل المدينة من المد العمراني.

تضم الرياض منطقتان صناعيتان منفصلتان، تقع الأولى بالقرب من الوسط وتضم ٥٨ مصنعاً، أمّا الأخرىالأكثر حداثة، فتتمثل في المدينتين الصناعية الأولى والثانية في الضاحية الجنوبية للمدينة، وتضم ٧٣٠ مصنعا مختلفاً تنتج سلسلة واسعة من المنتجات.

ولمواجهة الطلب المتزايد من المصانع الجديدة، يجري الآن تشييد مدينة صناعية جديدة في جنوب العاصمة بالقرب من المدينتين الصناعيتين القائمتين، وستوفر هذه المدينة مساحات كبرى للمصانع والمستودعات ، والخدمات العامة.

وقد ازداد الطلب على الحصول على المساحات الصناعية بفضل القروض المقدمة لملاك المصانع الجديدة من صندوق التنمية الصناعية، فيما توسعت المصانع القائمة أصلاً في المدينة، حيث حازت الرياض على أكبر نسبة من قروض الصندوق بواقع ٣٧٪.

الرياض وما جاورها من المناطق تشكل أكبر منطقة زراعية في المملكة، حيث تنتج ٣٥٪ من اجمالي المنتجات الزراعية للمملكة.

حيث يكسب المستثمرون.

الرياض عاصمة مزدهرة وسريعة النمو، والمستثمرون الذين يعرفون جيداً ما يريدون، يمكنهم تأسيس عمل تجاري ناجح يقوم على خطط واقعية، يمكن وضعها وفقا للمعلومات التي تقدمها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وشركائها في المدينة. وتتعدد القطاعات المتاحة للاستثمار، في كل من المرافق والخدمات العامة، وتقنية المعلومات والاتصالات، وتوليد الطاقة، وأنظمة النقل، والنظام المصرفي، والتأمين، والخدمات المهنية، والتعليم والتدريب المهني، والفندقة، وتجارة التجزئة. ويحتضن كل من هذه القطاعات طيفاً واسعاً من الفرص الاستثمارية إبتداء من إدارة الموارد،أو التخطيط أو تطوير المنشآت،أو تقنية المعلومات، أوالصيانة، أوالإدارة المرورية والأنظمة الأمنية.

وفي الوقت الذي لم يعد من الضروري تواجد شركاء محليون في ملكية أسهم الشركات الأجنبية، تبقى الاستفادة من العنصر السعودي على جانب كبير من الأهمية خلال إقامة أية عملية استثمارية جديدة في المملكة، فأي عمل استثماري ناجح يستدعي الاستعانة بقدرات محلية على قدر كبير من المعرفة والتأهيل للمساهمة في تسهيل مهام الأنشطة الاستثمارية.

وتبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية التي تعطي قيمة مضافة لاقتصاد المدينة، ولهذا تفتح الرياض ذراعيها للاستثمارات من خارج البلاد الراغبة في الاستفادة من هذه الفرص المتاحة والمجدية.

ونجاح هذه الأعمال يعد إضافة لنجاحات المدينة، ويدعم سعي المملكة نحو تعزيز اقتصادها القوي والمتنوع.

دعم قوي للمستثمرين.

كأحد مقومات دعم الاستثمار للنمو والازدهار في مدينة الرياض، فإن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على استعداد دائم ومستمر لتقديم المساعدة الفاعلة التي ينتظرها المستثمرين الأجانب في جانب المعلومات الأساسية التي لاغنى لأي مستثمر عنها. سواء في واقع المدينة أو مستقبلها المنظور. هذه المعلومات التي تساهم في اتخاذ القرارات الضرورية لبدء استثماراتهم في مدينة الرياض.

كما تقوم الأجهزة الحكومية المعنية بإجراء مايلزم من تغييرات لتقديم الدعم اللازم للمستثمر في عالم تتنافس فيه المدن نحو جذب الاستثمارات المختلفة لتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة، التي لايمكن تحقيقها دون الانخراط الفاعل في حركة الاقتصاد العالمي. ففي الوقت الذي تعد فيه المملكة لاعباً بارزاً في هذا الاقتصاد،تعي جيداً أهمية الانصهار في المجتمع الاقتصادي الدولي، وأنها في حاجة إلى استثمار أجنبي مباشر مصحوباً بمهارات وتقنيات حديثة.

ومدينة الرياض باتت الآن مركزاً اقتصادياً بني على أسس قوية وناضجة، بشكل يقدم للمستثمرين الأجانب قاعدة اقتصادية موثوقة وغنية بالموارد، يمكن الاعتماد عليها، والانطلاق منها لآفاق أخرى أرحب في هذاالعالم، وبشكل خاص في منطقتي الخليج، والشرق الأوسط.

مخصصات فائض ميزانية المملكة في مشاريع منطقة الرياض للعام المالي (١٤٣٠/ ١٤٣١هـ)

المشروع	رقم	القيمة (بالريال السعودي)
التعليم (خاص وعام)	٣٤٨	٥،٦٣٧
التعليم (فني ومهني)	١٧	٣،٩٤١
الصحة	٣٠١	١،٠٤٥
نفايا الماء والصرف الصحي	٢٩	١،٠٩١
تحليه المياه	٢	٤٠
الطرق	١٤	١،١١٩
خدمات البلدية	٢٩٣	١،٦٥٩
الصناعة	٣	٥٩٩
أخرى	١٢	٣١٥
الكلي	**١٠١٩**	**١٥،٤٤٦**

الدور الإستشاري.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، هي الجهاز الذي يتولى مسؤولية التخطيط والتطوير الشامل في مدينة الرياض، بأبعاد التطوير الحديثة في إدارة وتطوير المدن الكبرى، على كافة المستويات: العمرانية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية، ورسم السياسات، ووضع الإجراءات الرامية إلى رفع المستوى الخدمي، وتنمية المرافق ذات الصلة باحتياجات المجتمع، وتنويع فرص معيشته.

ومنذ تأسيسها عام ١٣٩٤هـ، حرصت الهيئة على تقديم المساعدة والعون للمستثمرين المحتملين، عبر رفدهم بالمعلومات عن العاصمة وإمكاناتها الحقيقية، والفرصة الملائمة لاستثمار، وهو ما يمثل المرحلة الأولى لأي مستثمر أجنبي يبحث عن الاستثمار في الرياض، أو في المملكة، أو في منطقة الخليج العربي.

ولكونها الجهة المسئولة عن الجوانب التخطيطية والتنموية في المدينة، فإن الهيئة يمكنها تقديم النصح للمستثمرين الأجانب، وخاصة فيما يتعلق بالفرص المتوفرة.

فالهيئة تملك معلومات اقتصادية جمعتها على مدار ٢٥ عاماً ضمن قاعدة معلومات شاملة ومحدثة، تتضمن دراسات ومعلومات دقيقة ومتنوعة حول المرافق العامة، والسكان والإسكان، والتعليم والصحة، والاقتصاد، والصناعة والنقل، والبيئة، وغيرها من قطاعات المدينة الحيوية.

لذا فان المستثمر الأجنبي الذي يسعى إلى تأسيس عمل تجاري، يمكنه الحصول على كل المعلومات التي يحتاجها من الهيئة. وهذا يمكن أن يلعب أيضا دور الموّجه في تحليل وتقويم الفرص الاستثمارية، ومساعدة المستثمر في تحديد نقاط القوة والفرص الأكثر جدوى في المدينة، بالإضافة إلى توضيح إمكانات النمو المتوقعة لأي استثمار.

المقر الرئيسي لشركة الصناعات الأساسية السعودية (سابك)

المناخ الاستثماري في مدينة الرياض

تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض باعداد ونشر تقرير المناخ الاستثماري منذ اكثر من عشرون عام

يحتوي التقرير على احدث المعلومات الاقتصادية والسكانية والخدمية

يوزع التقرير مجانا وباللغتين العربية والانجليزية

يمكن تحميل تقرير المناخ الاستثماري او التقارير الاخرى عن طريق موقع الهيئة الالكتروني

www.ada.gov.sa/eng/ada

منتزه سلام

الرياض.....

الناس ينجزون العمل.

تمثل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الجهة التي تقدم أحدث المعلومات والخطط عن مختلف القطاعات التنموية في مدينة الرياض، بما في ذلك رصد الفرص الاستثمارية فيها، فيما تعد الهيئة العامة للاستثمار، الجهة المعنية بترجمة هذه الخطط على أرض الواقع في الجانب الاستثماري. فمن صميم مهامها تقديم أحدث وأدق المعلومات التي تقود المستثمر إلى الطريق الصحيح منذ الوهلة الأولى التي يبدأ فيها مشروعه.

فهيئة الاستثمار، يتوفر لديها المتخصصون القادرون على تقديم النصح والمشورة فيما يتعلق بالفرص المتاحة والإجراءات اللازمة لتحويل الفرص الاستثمارية الجادةإلى مشاريع منتجة تعمل على أرض الواقع في وقت مناسب، وبأقل قدر من الشروط والمتطلبات.

ومنذ تأسيسها عام ١٤٢٠هـ،تمكنت هيئة الاستثمار من جذب استثمارات أجنبية ومحلية بلغت قيمتها ٣٠٠ مليار ريال سعودي في مجالات: الطاقة، وتقنية المعلومات والاتصالات، والصحة، والتعليم، وغيرها من القطاعات.

القطاع الخاص... عصب المدينة الإقتصادي

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، هي صوت القطاع الخاص في العاصمة، ويمتد تأثيرها الى كافة أنحاء المملكة بوصفها أداة تواصل وتنسيق مرموقة، وطوال مسيرتها الممتدة منذ عام ١٣٨١هـ، استطاعت الغرفة تحقيق منجزات على مختلف الأصعدة لدعم مصالح منتسبيها بشكل خاص، واقتصاد المدينة بشكل عام. تشمل اشتراكات الغرفة، الأعمال التجارية الداخلية والخارجية، وقد قامت الغرف التجارية في المملكة على أنموذج الغرف التجارية والصناعية الناجحة، حيث تقدم سلسلة من الدراسات كمبادرة خاصة منها تجاه اقتصاديات المدن، كما تتولى مهمة أبحاث محددة لأعضائها.

كما درجت الغرفة التجارية بالرياض، على تنظيم منتدى الرياض الاقتصادي السنوي الذي يعقد كل عام في المدينة بمشاركة دولية ومحلية واسعة، على اعتباره أحدى وسائل تحريك عوامل التنمية في المدينة. كما أن مركز الاستثمار في الغرفة، يعد أحد أنشط نظرائه في المملكة، وبالأخص في محاولاته الرامية لجذب الاستثمار الأجنبي، ورصد التطورات الاقتصادية والتجارية. وتحتفظ الغرفة من جانبها بقاعدة معلومات واسعة وحديثة حول الفرص التجارية المتاحة في الرياض، وهي على تواصل دائم مع الشركاء التجاريين المحتملين، أجانب كانوا أو محليين لتعريفهم بالاستثمارات الجديدة القائمة، ودائماً مايفتح العمل وسط أولئك الذين ينتمون إلىالغرفة التجارية، فرصاً تجارية جديدة مميزة، ويساعد على أخذ فكرة متكاملة عن مناخ العمل السائد في المدينة. وتعمل غرفة الرياض مع شركائها في مجلس الغرف التجارية السعودية، ورفيقاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نحو تحقيق أهداف مشتركة، ووفق رؤى تتكامل فيما بينها.

مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هو منظمة إقليمية تضم ست دول خليجية، هي: المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد تأسس هذا المجلس عام ١٤٠١هـ، واختيرت الرياض لاحتضان أمانته العامة للمجلس، على اعتبارها العاصمة ذات الثقل الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي والسكاني الأكبر بين عواصم دول المجلس.

الهدف الرئيسي الذي تأسس من أجله المجلس، تمثل في دعم الأمن والتعاون الاقتصادي، والعمل على تحقيق الوحدة وتعزيز التواصل بين دول المجلس ومواطنيها، وبتركيزه على مضمون «التعاون» ألزمت دول المجلس نفسها بالعمل جنباً إلى جنب، لدعم الروابط الاقتصادية، والمالية، والعلمية،والأمنية، فيما بينها.

وتنعم دول المجلس، بفضل من الله جل وعلا، بناتج محلي مشترك يبلغ ٣,٣٧٥ مليار ريال، وبعدد سكان يصل إلى ٣٩ مليون نسمة، إضافة إلى نصف المخزون العالمي المكتشف من النفط. كما تعتبر دولها لأسرع نمواً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبوصفها الممول الأساسي للعالم بالنفط والغاز،استطاعت دول المجلس مجتمعة، تكوين فائض في حساباتها الجارية بلغ ٧,١٪ من ناتجها المحلي في عام ١٤٣٠هـ، وزاد بفضل الله، ليصل إلى ١١,٨٪ عام ١٤٣١هـ. أماالأصول الخارجية لدول المجلس، فقد بلغت ١,٥ تريليون دولار في العام نفسه، وتمثل ١٥٣٪ من الناتج المحلى لهذه الدول، لذا فإن الثروة السيادية لدول الخليج هي الأكبر في العالم.

السوق الخليجية المشتركة، تم تدشينها في عام ١٤٢٩هـ، وهى سوق تمنح معاملة متساوية لجميع الشركات والمواطنين التابعين لدول المجلس، محققة بذلك إزالةجميع العقبات والقيود التي تقف في طريق الاستثمار والتجارة وحركة العاملين عبر الحدود بين دول المجلس.

كما سبق أن أعلنت دول المجلس، عن عزمها تأسيس اتحاد

وبوصفها الممون الأساسي للعالم بالنفط والغاز كونت دول المجلس ثروة طائلة.

جمركي في عام ١٤٢٤هـ، وهي تسير بخطوات متأنية في تطبيق هذا التوجه.

وفى أعقاب قيام السوق الخليجية المشتركة، كان الهدف هو إقامة عملة خليجية مشتركة بحلول عام ١٤٣٠هـ، على أن تكون الرياض مقراً للبنك المركزي الخليجي، غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم في عام ١٤٢٩هـ، دفعت هذه الدول إلى تأجيل هذه الخطوة إلى وقت لاحق. وإذا تحقق قيام هذه العملة مستقبلا بمشيئة الله، فإن الاتحاد النقدي للمجلس، سيكون ثاني أهم اتحاد نقديفي العالم، بعد الاتحادالنقدي الأوربي.

ومن بين الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون من أجل التقارب من بعضها البعض،سعيها لإنشاء شبكة موحدة للسكة الحديد تربط كافة دول المجلس عبر خط واحد بتكلفة تصل إلى ٥٨مليار ريال، تتضمن اتصال هذه الشبكة بشبكة السكك الحديدية المحلية الطموحة التي يجري تأسيسها في المملكة حالياً، وفي عدد من دول المجلس. وسيمضي مجلس التعاون الخليجي، بقدراته المتنوعة، قدماً في تطوير ذاته في جميع القطاعات، ضمن رؤيته الطموحة ذات المدى الطويل.

تواصل

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

حي السفارات

ص.ب. ٩٤٥٠١

الرياض ١١٦١٤

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٨٨٣٣٣١ (١) ٩٦٦+

فاكس: ٤٨٨٠٤٤٢ (١) ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: info@arriyadh.net

الموقع: www.ada.gov.sa

الهيئة العامة للاستثمار

طريق الامام سعود بن عبدالعزيز

ص.ب.٥٩٢٧

الرياض ١١٤٣٢

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٢٠٣٥٥٥٥ (١) ٩٦٦+

فاكس: ٢٦٣٢٨٩٤ (١) ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: info@sagia.gov.sa

الموقع: www.sagia.gov.sa

الغرفة التجارية الصناعية

طريق الضباب

ص.ب. ٥٩٦

الرياض ١١٤٢١

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٠٤٠٠٤٤ (١) ٩٦٦+

فاكس: ٤٠١١١٠٣ (١) ٩٦٦+

الموقع: www.riyadhchamber.com

مركز التنافسية الوطني

الموقع: www.saudincc.org.sa

مركز الرياض للتنافسية

الموقع: www.rcc.gov.sa

Medina Publishing

WWW.medinapublishing.com

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

هاتف: ٤٨٨٣٣٣١ ١ ٩٦٦
فاكس: ٤٨٨٠٤٤٢ ١ ٩٦٦
ص.ب ٩٤٥٠١ الرياض ١١٦١٤
المملكة العربية السعودية

www.arriyadh.com